

تقرير المراجع المستقل

السادة / مجموعة علي ردة الله الصاعدي وشركاه المحودة

ذات مسؤولية محدودة - مكة المكرمة

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي :

لقد راجعنا القوائم المالية لمجموعة علي ردة الله الصاعدي وشركاه المحودة (ذات مسؤولية محدودة - مكة المكرمة) والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م ، وقائمة الدخل الشامل ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات من (١) إلى (٢٤) المرفقة مع القوائم المالية ، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة للشركة تعرض بعدل - من كافة النواحي الجوهرية - المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م وأداؤها المالي وندقائقها الندية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وفقاً للمعيار الدولي للقرارات المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدتتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

أساس الرأي :

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ومسئوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا . نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعة القوائم المالية. كما وفينا بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى وفقاً لاتك القواعد ، ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا في المراجعة.

مسؤوليات الإدارة عن القوائم المالية :

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المعترف عليها في المملكة العربية السعودية ونظام الشركات وعقد تأسيس الشركة وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية ، لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة هي المسئولة عن تقدير قرارة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة أو عن الإفصاح بحسب مقتضى الحال ، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية ، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو ليس هناك خيار بديل ، ملائم بخلاف ذلك.

مسئوليّة الإدارة عن وجود دفاتر محاسبية ملائمة تحتفظ بها الشركة وتاكيد الإدارة بأن البيانات الخاصة والتي تم إثباتها في دفاتر الشركة وأن البيانات الظاهرة في القوائم المالية للمجموعة تتفق مع التقارير المستخرجة من الدفاتر .

إن إدارة الشركة هي المسئولة عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية :

الآمل أهداها في الحصول على أكيد معقول فيما إذا كان ، القوائم المالية ككل خالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ ، واصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا ، إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد ، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن أي خطأ جوهري عندما يكون موجوداً . تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعد جوهرياً ، بمفردها أو في مجموعها ، إذا كان ينبع بشكل معقول بأنها سبباً على القرارات الاقتصادية التي ينفذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.



تقرير المراجع المستقل

السادة / مجموعة علي ردة الله الصاعدي وشركاه المحدودة
ذات مسؤولية محدودة – مكة المكرمة
تقرير حول مراجعة القوائم المالية (تابع)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية ... (تابع) :

وكمجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة . علينا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقريرها سواء بسبب غش أو خطأ ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا . وبعد خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطأ ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة ، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإصلاحات ذات العلاقة التي قام بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا كبيراً حول مقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة . وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري ، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإصلاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإصلاحات غير كافية ، فإننا مطالبون بتعديل رأينا . تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا . ومع ذلك ، فإن الأحداث قد تتسبب أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكيل ومحنتي القوائم المالية ، بما في ذلك الإصلاحات ، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

لقد أبلغنا مجلس الإدارة فيما يتعلق ، من بين أمور أخرى ، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة ، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

التقرير عن المتطلبات النظمية والتنظيمية الأخرى

استناداً إلى المعلومات التي توفرت لنا ، لم يلفت انتباها أي أمر يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المرفقة لم يتم إعدادها وعرضها من جميع النواحي الجوهرية ، وفقاً لمتطلبات نظام الشركات وعقد نأسيس الشركة .

عن السيد العيوطي وشركاه

عبدالله أحمد بالعمش

محاسب قانوني
ترخيص رقم (٣٤٥)



مكة المكرمة في : ٢٢ شوال ١٤٤١ هـ
الموافق : ١٤ يونيو ٢٠٢٠ م